الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
رقم الصادر ١٣٠٣ | المرفقات ٥٠ ورقة
التاريخ ٩/٦/٢٠٢٢ | التوقيع

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المحاسب/ العضو المنتدب

الشركة الشرقية (إيسترن كومباني)

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف ان نرفق طيه تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية للشركة عن الفترة المنتهيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالاحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم لتدارك ما جاء به من ملاحظات والرد عليه والافادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،،

تحريراً في : ٢٠٢٢/٦/٩

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

" محاسب / نيازي مصطفى محمود "

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
للشركة الشرقية – "ايسترن كومباني"
عن الفترة المنتهية في٢٠٢٢/٣/٣١

إلى السادة / مساهمى
الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١بأجمالي أصول بنحو ٢٣.١٤٢ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح بعد الضرائب يبلغ نحو٤.٢٥٢مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود معيار رقم "٢٤١٠" الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصفة اساسيه من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- تضمنت اصول الشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣.٠٤٢ مليون جنيه تمثل قيمة العجز في الاصول والتي اسفرت عنها اعمال الجرد والمطابقة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم يتم تحقيق اسباب تلك العجوزات واتخاذ الاجراءات المناسبة نحو تلافيها مستقبلا حيث ان ما ساقته الشركة بردودها السابقة من كون تلك الاصول مهلكة بالكامل وقديمة ويصعب تواجدها في الواقع لا يوافق المنطق حيث ان قدم الاصل لا يعني بالتبعية انعدامه وصعوبة وجوده الامر الذي يدحض افادة الشركة ويوضح عدم احكام الشركة للرقابة علي اصولها وموجوداتها.

يتعين تحقيق اسباب العجز المشار اليه تفصيليا مع اتخاذ ما يلزم من اجراءات للتحقق من موجودات الشركة.

- اقتنت الشركة ماكينة طراز فوكي F٥ لاغراض انتاج صنف كليوباترا (عبوة ١٠سيجارة) في ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ٤٩.٨١٥ مليون جنيه حيث كان مخططا عند جلبها استخدامها لاغراض منتجات تصديرية لدولة السودان ولكن نظرا لتأخر وصول الماكينة (حيث استغرق وصولها عامين) فقدت الشركة الفرصة التصديرية وتم استخدام منتجات الماكينة لاغراض السوق المحلي لتلبية احتياجات المدخنين منخفضي الدخل اتصالا بما سبق تبين توقف الماكينة اكثر من مرة لاغراض الصيانة علي الرغم من ورودها منذ فترة قريبة حيث توقفت لمدة اثني عشر شهرا خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتي مايو ٢٠٢٢علي فترات متقطعة لعدم وجود طلبات انتاجية فضلا عن تعطلها لاحتياجها الي قطع غيار (مضخة) .

يتعين تحقيق اسباب ما سبق مع بحث موقف الماكينة المشار اليها في ضوء ما سبق عرضه وموقف التسويق سوء داخليا او خارجيا لمنتجاتها واتخاذ ما يلزم بشأن دراسة مؤشرات الاضمحلال وكذا اعادة تقدير العمر الانتاجي في ضوء ما سبق سرده.

- استمرار عدم تشغيل احدي ماكينتي صناعة سجائر nano١٠ والتي تم نقلهما من موقع الشركة بمحرم بك الي المجمع الصناعي بأكتوبر منذ فبراير ٢٠٢١حيث بلغت قيمتها الدفترية في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٦.٨٦٥ مليون جنيه نظرا لعدم توافر قطع الغيار وفقا للثابت بردود الشركة والمحاضر المحررة مع الشركة مما يمثل طاقات عاطلة فضلا عن عدم مراعاة الشركة اعادة تقدير الاعمار الانتاجية لتلك الماكينات في ضوء المستجدات القائمة وتوقف التشغيل والاستمرار في حساب الاهلاك علي اساس عمر انتاجي عشر سنوات دون مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم١٠.

يتعين سرعة اتخاذ ما يلزم نحو استغلال تلك الاصول والالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار اليه والافادة .

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ١٣ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ "الاصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة" حيث تم توقف العمل بموقع الشركة بالاسكندرية "محرم بك" خلال ديسمبر ٢٠٢١ دون الاخذ في الاعتبار متطلبات المعيار السالف الذكر بشأن تبويب نتائج الاعمال والتدفقات النقدية للموقع (بأعتباره منطقة جغرافية للعمليات) علي انها عمليات غير مستمرة.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- بلغت القيمة الدفترية لاصول الشركة بموقعها بمحرم بك "المتوقف اعتبارا من ديسمبر ٢٠٢١ وفقا لخطط الشركة" نحو ٧٤.٠٨١ مليون جنيه دون الاخذ في الاعتبار دراسة اضمحلال قيمة تلك الاصول علي الرغم من توافر مؤشرات داخلية تفيد اضمحلال قيمة تلك الاصول وفقا لمتطلبات الفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه بدراسة اضمحلال تلك الاصول والافادة .

- مازالت ملاحظة الادارة قائمة بشان عدم حساب الفائدة المستحقة عن المبلغ المسدد من الشركة كدفعة مقدمة تحت حساب استهلاك الكهرباء لتحالف (ايه سي اس وجاس كول) والخاصةبمشروع إنشاء محطة الكهرباء بنظام (BOT) بقدرة ٢٠ ميجاوات بالمجمع الصناعى طبقا للعقد المبرم بين الشركة والمعتمد من اللجنة الوزارية بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٨/١١/٧ وذلك عن الفترة من ٢٠٢١/٨ حتى٢٠٢٢/٣/٣١وفقا لسعر الكوريدور.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشان عدم تحميل حساب أصول أخرى بنحو ١٣,٨٥٣ مليون جنيه قيمة رسوم تحسين لموقعى الشركة (مصنع الطالبية بنحو ٨,٥٦ مليون جنيه والنادى الرياضى بنحو ٥,٢٩٣ مليون جنيه) بالمخالفة للفقرة "١١" معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- تضمن حساب الانفاق الاستثماري المبالغ الاتية بالخطأ بيانها كما يلى:-

- نحو٤.٢٨٧ مليون جنيه قيمة بضاعة بالطريق اصول ثابتة وبالفحص تبين ان البضاعة وصلت فعلا للشركة بتاريخ٢٠٢٢/٢/٢١ ح وهى تخص امر التوريد رقم٦٨١٥ والاعتماد المستندى رقم ٧٧٨٣
- نحو ٣.٠٢٨مليون جنيه ضمن حساب اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة وصحتها ان تدرج بحساب التكوين الاستثمارى لورود كافة تلك الاصول بالشركة قبل ٢٠٢٢/٣/٣١ ودون تحرير قوائم استلام (تحت الفحص) تثبت دخولها للشركة في حينه.

يتعين اجراء التصويب اللازم وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من الاصول فور ورودها.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن:-

- نحو ٩ مليون أتعاب التصميم الخاصة بمشروع نقل وتصنيف وشحن للمنتجات الجاهزة من المصانع إلى مخازن تامة الصنع بالمجمع الصناعى والتي تم اعدادها عن طريق الاستشاري السويسري AD-ET بعقد شابه العديد من أوجه القصور على الرغم من سابق توافر التصميمات والتكلفة التقديريه اللازمة لتنفيذ المشروع المشار اليه لدى الشركة منذ عام ٢٠١١ والتي تمت عن طريق جهاز مشروعات الخدمه الوطنيه (والتي لم نتبين تكلفتها) ، إلا انه لم يتم تنفيذ المشروع في حينه بالتكلفة المعتمدة في ذلك الوقت والتي تضاعفت لاحقا بعد قرار تحرير اسعار صرف الجنيه مما أدى إلى توقف المشروع واستبداله بمشروع بديل عبارة عن مخازن شحن فرعيه قريبه من المصانع ، حيث أدى ما سبق الى تحمل الشركة لخسائر مضاعفه في هذا الشأن .
- نحو ١ مليون جنيه قيمة أعمال مبنى مخزن المواد الملتهبة ومبنى مخزن الكيماويات وكذا أتعاب تصميمات لمشاريع تم إلغاؤها .

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما تكبدته الشركه من أموال ضائعة علي دراسات تم إلغاؤها دون تحقيق أى إستفاده كما يتعين دراسة إضمحلالها .

- مازال حساب التكوين الاستثمارى يتضمن قيم بعض المشروعات المدرجة فيه منذ سنوات على الرغم من استلام جزئى للاصول منذ سنوات سابقة ولم يتم الانتهاء من باقى الاجزاء او مكونات الاصل على الرغم من ان هذه الاعمال تم طرحها من سنوات سابقة وانتهاء المدة التعاقدية للتنفيذ من سنوات كما يلى:

- مازال حساب التكوين الاستثمارى يتضمن ٢٤.٦٨٤ مليون جنيه قيمة المتبقي من مباني تأمين المجمع الصناعي (المرحلة الثانية)على الرغم من سداد ٩٠ % من قيمتها كما يتضمن الحساب نحو ٢٦.٦٩٨ مليون جنيه قيمة باقي مباني المرحلة الاولي على الرغم من سداد ٩٠% من قيمة العملية وكان من الواجب الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع من سنوات ولم نواف باسباب التاخير فى تنفيذ تلك الاعمال للمرحلتين .

نتيجة هذا التأخير لم يتم رفع القيمة المتبقية وقدرها ١٨٢.٤ الف جنيه المرتبطة بأعمال مراجعة التصميم والاشراف للمرحلتين

- تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو١.٢٥٠ مليون جنيه قيمة اتعاب الاشراف على الاعمال الكهروميكانيكيةلرفع كفاءة مبنى المرحلة الاولى بالمجمع الصناعى لصالح المكتب الاستشارى ايديال جروب كونسلتنج د حاتم صادق
- ويتصل بذلك تضمين الحساب نحو ٨٢٥ الف جنيه قيمة المتبقي من اتعاب التصميم والاشراف علي اعمال تأمين مباني المرحلة الاولي بالمجمع.

– مازال الحساب يتضمن نحو ١٩.٨٣٠ مليون جنيه قيمة الات نشاط انتاجي وخدمي وقطع غيار تم توريدها خلال الاعوام من ٢٠١٨ حتي ٢٠٢٠ ولم يتم تركيبها والاستفادة منها حتي تاريخه .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الاستفادة من المبالغ المنفقة علي المشروعات المشار اليها حتي لا تمثل اموال عاطلة .

مازال حساب التكوين الإستثمارى يتضمن نحو ٢١مليون جنيه قيمة قطع غيار لأعمال العمرة الجسيمة لعدد ٢ ماكينة ألفا – بورشة ساسيب منذ عام ٢٠١٥ وكذا ملحقات لتلك الماكينات وإضافات تبين لنا إلغاء العمرة لماكينة منهما بناءا على دراسة إقتصادية عن مدى الجدوى من إجراء العمرة معروضة على مجلس المديرين شهر يوليو ٢٠٢٠ والذى أوصى بتحويلها للإستخدام فى الصيانة الوقائية حيث تم إضافتها للمخازن فى صناديق بدون فرز أو تكويد أو تقييم ثم صرفها للمصنع للتركيب بنفس الحالة خلال شهر إبريل ٢٠٢١ ودون إرجاع ما تم إستبداله أو المتبقى دون تركيب للمخازن و لم يتم تأثير الحسابات المختصة بالإضافات والصرف حتى تاريخ إعداد القوائم كما تبين عدم الإنتهاء من عمرة الماكينة الثانية .

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق وإجراء التصويبات اللازمة لإظهار حساب التكوين ومخزن قطع الغياروالمستعمل منه على حقيقتها.

– تضمن حساب التكوين الاستثمارى تركيبات نحو ١٢٦الف جنيه اتعاب التصميم لمركز دراسات هندسة الاحتكاك على منظومة اطفاء حريق بمخزن شبرا المركزى حيث تم الاستغناء عن المخزن واستبداله بمخزن المانسترلى.

يتعين بحث موقف التصميم ومايستتبعه من تسويات فى ضوء ذلك.

– تضمن حساب تكوين استثمارى الإت خدمات بمبالغ لم يتم رفعها على حساب الاصول الثابتة لعملية ربط المحطة المركزيه بمحطة BOT كما يلى :-

- شركة كونسوقرة أعمال ربط المحطة المركزيه بمحطة BOT بمبلغ نحو ٣٤ مليون جنيه .
- مكتب العدنان ١ مليون جنيه تصميم واشراف لاعمال الربط بين المحطة المركزيه ومحطة BOT .
- مكتب محرم باخوم أعمال تصميم واشراف أماكن وحدات RMU واماكن محولات الزيت نحو مبلغ ١٠٠ ألف جنيه.

وقد تبين دخول محطة BOT فى التشغيل بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٤.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

– تضمن حساب التكوين الاستثمارى تركيبات بنحو ٢٠ ألف جنية لتصميم انذار الحريق بمصنع أبو تيج شركة ساف للاستشارات الهندسيه وتم الاستلام الفعلى بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٦

يتعين عمل التصويب اللازم.

– ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن موقع الزمر والبالغة قيمته الدفترية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو٨٤.٦٩٥مليون جنيه تبين بشأنها:-

- قرر مجلس ادارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ العدول عن اضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والاكتفاء بالترخيص كنشاط (ادارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم وبناء على ذلك تم سداد نحو ٨٣.٩٣٠ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة وعلى الرغم من ذلك مازالت الشركة تقوم بتبويب موقع الزمر بالخطأ ضمن الاستثمارات العقارية بدلا من الاصول الثابتة على الرغم من تغيير الغرض من نشاط الموقع المشار اليه.

يتعين اجراء التصويب اللازم باعادة ادراج موقع الزمر ضمن الاصول الثابتة وفقا للغرض المقرر من ادارة الشركة بشأنه.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن اصول (اراضى ومبانى) موقعى المانسترلى بالجيزة ،ونيازا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٥.١١٧ مليون جنيه حيث ان:-

- لم نقف على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية.
- تم الانتهاء من تقييم ارض موقع نيازا وفقا لما ورد باجتماع مجلس الادارة رقم جلسة ٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ تنفيذا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تاثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.

يتعين سرعة موافاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار اليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من اثر على صحة عرض وقياس تلك الاصول بالقوائم المالية.

- لم تقم الشركة بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية وكذا لم تفصح عن المبالغ المعترف بها فى الارباح والخسائر بالنسبة لمصروفات التشغيل المباشرة لتلك الاستثمارات سواء تولد عنها ايراد ايجار او لم يتولد بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٣٢ ، ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري.
- ،كما لم تقم الشركة باجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقارى المحولة من حساب الاصول الثابتة (مواقع الزمر والمانسترلى ونيازا) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة فقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الاصول الثابتة.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء الافصاح اللازم لما له من اثر على صحة عرض القوائم المالية ،وضرورة أعادة تقدير العمر الانتاجي لبنود الاستثمار العقارى.

- اغفلت الشركة اثبات عوائد الاوراق المالية (الريبو بتكلفة نحو ١.١٨٥ مليار جنيه) والمستحقة في تاريخ البيع المقدر من قبل البنك في ٢٠٢٢/٣/٣١ وذلك بعائد بنحو ١٢.٧ مليون جنيه حيث تم اثباتها في الفترة اللاحقة بالخطأ مما ترتب عليه ظهور عوائد الاوراق المالية في ٢٠٢٢/٣/٣١ بأقل من حقيقتها بالمبلغ المشار اليه

يتعين اجراء التصويب اللازم والافادة .

- لم يتم موافاتنا بنماذج الاعمال المعدة من قبل الشركة والتي اعتمدت عليها لاغراض تبويب الاستثمارات المالية (بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر –بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) تطبيقا لمتطلبات

القسم١/٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ وعليه لم نقف علي مدي صحة تبويب الشركة لاستثماراتها المالية بالقوائم المالية الدورية .

- علاوة على عدم التزام الشركة بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ فيما ورد بالفقرة ٥-٥-١ منه بشأن حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات المالية والتي قامت بتوبيبها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي بلغت قيمته بالقوائم المالية الدورية نحو ٦.٥٩٧ مليار جنيه .
- بالاضافة الى مخالفة الشركة لمتطلبات الفقرة ٥-١-١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ حيث تبين تضمين تكلفة الاستثمارات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر بتكلفة المعاملات والتي بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٢٠ الف جنيه

يتعين الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار اليه واجراء التصويبات اللازمة في ضوء ذلك .

- بلغت قيمة الاستثمارات في وثائق الاستثمار وفقا للقوائم المالية بالايضاح رقم ٢٠نحو ٢٢٠.٧٦٥ مليون جنيه في حين تبين ان صحتها نحو ٢٣٠.٧٦٥ مليون جنيه (طبقا للشهادات) بفارق ١٠ مليون جنيه تبين تحميلها بالخطأ علي حساب رقابي المركز الرئيسي .

يتعين اجراء التصويب اللازم والافادة .

- قامت الشركة بالاكتتاب في صندوق استثمار المصريين للاستثمار العقاري في٢٠٢١/٥/٣٠ وذلك بمبلغ ١٠ مليون جنيه (عدد ٨٩٦.٨٦٠الف وثيقة بقيمة ١١.١٥ جنيه للوثيقة في تاريخ الاكتتاب) دون مراعاة اعادة تقييم الاستثمار المشار اليه وفقا للقيمة العادلة للوثائق في تاريخ الفترة المالية الدورية (حيث ان تلك الاستثمارات مبوبة بالقوائم المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر) وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٥-٢-١من معيار المحاسبة المصري رقم٤٧ الاوراق المالية

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- ظهر رصيد الاستثمارات في اذون الخزانة البالغ نحو ٤.٧١٣ مليار جنيه (تكلفة الاقتناء المحسوبة علي اساس خصم القيمة الاسمية)في ٢٠٢٢/٣/٣١ بأقل من حقيقته بنحو ١٨٥.٢٣٠ مليون جنيه تمثل مقدار التغير في القيمة الحالية لاذون الخزانة حيث قامت الشركة بتعلية المبلغ المشار اليه بالخطأ ضمن حساب الايرادات المستحقة اتصالا بما سبق اغفلت الشركة اعادة تقييم القيمة العادلة لاستثماراتها بأذون الخزانة (والمبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر) في تاريخ الفترة المالية الدورية في ٢٠٢٢/٣/٣١ خاصة في ظل ماطرأ من تغيرات علي اسعار الفائدة وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٥-٢-١من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم.

- بلغ رصيد المخزون من الدخان بالجمارك الغير مدفوع الرسوم عنه نحو٨٣٩ مليون جنيه تضمن أرصدة **بجمارك القاهرة**بنحو٤٩٤ مليون جنيه والشهادة الجمركية المقدمة بشأنها تمثل عدد الكراتين والبالات فقط دون توضيح إسم الصنف ووزنه الأمر الذي يصعب معه مطابقة الشهادة مع الأرصدة الدفترية بسجلات الشركة.

،علاوة على ظهورصافى فروق بلغت نحو١٥ طن بالزيادةبقيمة نحو ٥٨١ الف جنيه بين الاوزان الصافية لدخان **الجمارك بالاسكندرية** المدرجة بسجلات المخزون بالشركة وبين المدرج بشهادة الجمارك فى٢٠٢٢/٣/٣١وكذا نحو ١٤ طن بالنقص بقيمة نحو ٣١٨الف جنيه بين الاوزان الصافية لدخان الجمارك بالقاهرة المدرج بسجلات المخزون بالشركة وبين المدرج بسجلات قطاع التخليص والتخزين بادراة الشركة والتى تقوم بمراقبة حركة الارصدة بالجمارك ويرجع ذلك نتيجة استمرار الشركة فى عدم إثبات الفروق الناتجة عن الرطوبة والجفاف بين اوزان الاصناف المدرجة بفاتورة المورد وبين الاوزان عند الاستلام

بالجمارك ،واستمرار الخطأ فى التسجيل بمراقبة حسابات مخزون الدخان بالجمارك حيث يتم الاضافة بوزن المورد "الاقل" والصرف بوزن الجمارك "الاعلى" على الرغم مما سبق وان تم تصويب خطأ متراكم منذ سنوات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٢٤ مليون جنيه.

اتصالا بما سبق قيام الشركة باجراء تسويات لصافى فروق بالجمارك بنحو ٢.٧٢٨ مليون جنيه تم تخفيض مخزون الجمارك بها وتحميلها مباشرة على تكاليف الانتاج دون مراعاة تعديل قيمة رصيد الدخان بالمصانع والوارد اليها الاصناف من الجمارك.

كل ما سبق وما نتج عنه الخطأفى عدم صحة الاوزان المدرجة وكذا تقييم مخزون اخر المدة ومتوسط تكلفة المنصرف من تلك الاصناف لمخازن المصانع والانتاج وكذا نتائج الفترة.

يتعين بحث اسباب تلك الفروق واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمحافظة علي حقوق الشركة واجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن مع اجراء التصويب اللازم .

- استمرار اتباع الاسلوب التقديرى عند جرد الانتاج تحت التشغيل والبالغ نحو ٥١.٤٦٣ مليون جنيه وذلك بقيام الشركة باجراء تحديد مسبق لوزن الكراتين المتضمنة للعديد من بنود الانتاج تحت التشغيل من (اسكارته/ناتج تفتيح اسكارته/تراب/جذور/..الخ) وعدها فعليا وصولا لاجمالى اوزانها على اساس ذلك.

يتعين قيام الشركة باجراء الجرد الفعلى للاصناف وصولالصحة تقييم المخزون وما له من أثر علي نتائج الفترة بالقوائم المالية.

- تضمن مخزن التعبئة نحو ٩٦٩ الف جنيه اصناف خامات التعبئة الخاصة بمنتجات دخان الشعر بالشكل القديم منها من اكياس دخان الشعر الخارجية (احمر ،اخضر) والخامات المرتبطة بها من كوالى وخراطيش بنحو ٨٢٦ الف جنيه صدر قرار اللجنة التنفيذية رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بالتخلص منها وتحويلها لمخزن المخلفات بعد الدشت والطمس ،وكذا اصناف اخرى من اكياس دخان الشعر الداخلية بنحو ١٤٣ الف جنيه صدر ذات القرار المشار اليه باستخدامها علما بانه سيتم الاستفادة بها فى اغراض اخرى بخلاف تعبئة المنتج النهائى حيث ان المنتج المعبأ بالشكل الجديد لا يحتوى على اكياس داخلية وذلك وفقا لما تم الاشارة اليه بذات القرار وسبق ان تم صرف ١٠ الاف كيس بمبلغ ١٤٨٢ جنيه لقطاعات المعامل والبحوث والجودة وذلك على اثر تغيير شكل عبوة منتج دخان الشعر دون تنسيق من قطاعات التسويق مع قطاعات الشركة الاخرى بشأن مدى وجود ارصدة من خامات الشكل القديم او وجود اى اصناف تحت التوريد منها ما سبق وما له من اثر على تحمل الشركة لخسائر اعدام الاصناف المشار اليها واستخدام الاصناف الاخرى فى الاغراض الغير مخصصة لها ،علاوة على ما سبق عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة كافة الاصناف المشار اليها وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق ومراعاة الانخفاض فى قيمة الاصناف التزاما بمتطلبات معيار المحاسبة رقم ٢ المخزون.

- تضمن مخزونى "الخامات ،مواد التعبئة والتغليف" أصناف تحت الفحص بنحو ٣٧.٦٣٥مليون جنيه **تم استلامها بقوائم نهائية**يرجع بعضها لشهر يناير٢٠٢٢ ،فضلا عن استمرار وجود العديد من الأصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة **بصفة أمانة**منذ مدة طويلة يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢٠/٨.

الجدير بالذكر ان الشركة درجت على إستلام وإضافة بعض أصناف من المخزون السلعي "تعبئة ،خلط" بموجب قوائم إستلام نهائية وقبل إصدار شهادات فحص فني وصلاحية لها بالمخالفة لقواعد الرقابة على المخزون وللمادة رقـــــم (٥٦ /٥/١) من اللائحة المالية للشركة.

يتعين اجراء التصويب اللازم وتحديد مدى صلاحية الاصناف المذكورة ومدى الحاجة إليها وأسباب التأخير فى فحص بعضهالما لذلك من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة في تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٣/٣١.

- تضمن مخزون قطع الغيار نحو٤٨.٧٢٤مليون جنيهاصناف راكدة (الرصيد المتبقى من حصر اللجنة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ماكينات قد سبق تكهينها) ما زالت الشركة مقدرة انخفاض لتلك الاصناف دون دراسة والبالغ فى ٢٠٢٢/٣/٣١نحو٤٧.٥٩٤ مليون جنيه.

الجدير بالذكر تخبط الشركة فى مدى استخدام العديد من تلك الاصناف فى صيانة الماكينات والتى سبق ان انتهت اللجنة المشار اليها بعدم الاحتياج اليها حيث تم صرف اصناف منها بنحو ٦٤ الف جنيه خلال الفترة وارتداد اصناف اخرى بنحو ٤.٥ مليون جنيه سبق صرفها العام السابق(تم تخفيض قيمتها بالكامل بتخفيض الارباح المرحلة دون الافصاح عن ذلك التخفيض بالقوائم المالية بالمخالفة للفقرة ٣٦ من معيار المخزون) وما يتبين معه قصور تلك اللجنة بشأن الراى النهائى لتلك الاصناف وكذا مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وارتجاع الاصناف الاخرى دون استخدام.

الجدير بالذكر ان الاصناف الراكدة يمكن طرحها فى برامج استبدالية مع الموردين الاجانب لماكينات تلك الاصناف والتى اعتادت الشركة على اجراء تلك البرامج وبيع اصناف راكدة بقيم مناسبة وبالتالى امكانية تحديد قيم عادلة لتلك الاصناف وصولا لصافى قيمتها البيعية يمكن بموجبها تقدير الانخفاض فى قيمتها الحالية،اتصالا بما سبق انه لم يصدر حتى تاريخه اى قرار نهائي بشأن كيفية التصرف فى المتبقي من تلك الاصناف سوى قرار اللجنة التنفيذية رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ بادراج اصناف بنحو ٥٥٩ الف يورو"وفقا لتقديرات الشركة فى حينه بنحو ١١.٦٦٨ مليون جنيه" فى برامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من الموردين الاجانب"جى دى ،فوكى" والتى على اثرها تم استبدال اصناف بنحو ٣.١٣٣ مليون جنيه خلال الفترة دون اعادة تقدير الانخفاض فى رصيد الاصناف المشار اليها.

- كما تضمن المخزون اصناف راكدة من التعبئة والتغليف بنحو ٥.٩٣ مليون جنيه منها نحو ٥.٧١٨ مليون جنيه المتبقى من اصناف راكدة بمخازن اكتوبر صدر لها قرار رقم ٢٧٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ بالتصرف ببيع اغلبها واعدام بعضها ،وكذا نحو٢١٢الف جنيه المتبقى من اصناف راكدة صادر لها قرار لجنة تنفيذية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ بالتصرف ببيعها ،كل تلك الاصناف المشار اليها لم يتم اجراء دراسة للانخفاض فى قيمتها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم "٢".

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق وضرورة دراسة الموقف النهائى لتلك الاصناف للوقوف على كيفية التصرف فيها والالتزام بمتطلبات معيار المخزون مع مراعاة اعادة تقدير الانخفاض الذي تم لبعض الاصناف في ضوء خطة الشركة بشأن طريقة التصرف فى تلك الاصناف واجراء التسويات المحاسبية فى هذا الشأن.

- تضمن مخزون الانتاج تحت التشغيل نحو ٤٧١ طن جذور مرفوضات تشغيل ،ونحو ٣٧٥ طن تراب "بودرة" دخان ،فضلا عن ٢.٤٤٩طن من بقايا البارطلووالتوسكاني وناعم البارطللو خاصة بتصنيع السيجار ،كما تضمن مخزون الخامات نحو٥٨ طن جذور مرفوضات تشغيل كل تلك الاصناف بدون قيمةوما له من اثر على تحميل قوائم التكاليف وتكلفة المبيعات بقيمة تلك الاصناف المرفوضة من التشغيل وماله من اثر على تقييم المخزون ونتائج النشاط.

يتعين اجراء التصويب اللازم بتقييم مرفوضات التشغيل لإظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها فى ٢٠٢١/٣/٣١.

- استمرار تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف أصناف مرفوضة تخص الموردين نحو ٢.٣٨١مليون جنيه (مجنبة ببطاقات صنف مستقلة)منها اصناف بنحو ٧٧١ الف جنيه صدر بشأنها قرار اللجنة التنفيذية رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢ بالتصرف فيها لصالح الشركة بعد طمس معالمها ودشتها وفرمها واصناف اخرى بنحو ١.٦١ مليون جنيه صدر لها اذون افراج للموردين يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢١/١٠ لسحبها من المخازن ومازالت موجودة.

يتعين سرعة تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية المشار اليه بالتصرف لصالح الشركة وكذا مخاطبة الموردين لاستلام الاصناف المرفوضة لشغلها مساحات مخزنيةدون فائدة وإتخاذ الإجراءات بشأنها فى حالة عدم استجابة الموردين لذلك وفقا لقرار العضو المنتدب المشار اليه وما يستتبعه من التسويات المحاسبية اللازمة في هذا الشأن.

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٦.٨٢٥ مليون جنيه تبين بشأنه استمرار الشركة بجرد العديد من الاصناف تقديريا (الاصناف ذات الوزن) بإثبات الأرصدة الدفترية المدونة بكروت صنف امين المخزن والتى سبق اضافة كافة المخلفات بالمخازن وفقا للشكل الغالب لكل حمولة ترد للمخزن دون فرز وتصنيف وجرد كل صنف على حدة ودون وجود (كروت مقيمة تفصيلية لحركة الاصناف المخزنية) بالادارة المالية مما يشكك في صحة قيمة أرصدة المخلفات ،هذا بالإضافة الى استمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الاضافة لحسابات مخزن المخلفات حيث لا يتم اعداد قيد الاضافة من مخلفات انتاج الى المخزن من واقع قوائم ومحاضر الاستلام انما يتم تحديده كمتمم حسابى للاصناف المباعة وارصدة المخزن.
- اتصالا بما سبق استمرار عدم اثبات وتقييم المخلفات والخردة المشونة بمخزن مخلفات مصنع ابوتيج وكذا العديد من الاصناف بمخزن الامانات (التابع لمحطة المخلفات) بالحسابات المالية وكذلك عدم الوقوف على طبيعة بعض البنود الاخرى بمحضر جرد ذات المخزن "الامانات" مثل سيور الشحن ،مواتير،اوناش وموقف تكهينها واستبعادها من دفاتر الاصول الثابتة
- هذا وقد سبق أن جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم تدارك الأمر بفرز وتصنيف كل صنف على حده وجرده فعليا ما أمكن وتدعيم الدورة المستندية واخر ذلك بانه جارى دراسة الامر وكذا الدورة المستندية الخاصة به واتخاذ ما يلزم فى ضوء تلك الدراسة وهو الأمر الذى لم يتم بعد.

يتعين اجراء الجرد الفعلى لكافة الاصناف وكذا ضرورة تلافى اوجه المشار اليه واستكمال الدورة المستندية الخاصة بحسابات مخزن المخلفات وإعداد القيود الخاصة بها من واقع المستندات المخزنية ،والعمل على اثبات كافة الاصناف المشونةبمخازن المخلفات الفرعية (امانات ،مخلفات الفروع الانتاجية) بالحسابات المالية ومايستتبعه من تسويات محاسبية مرتبطة بها وما له من اثر على رصيد المخزون ونتائج الفترة.

- ظهر رصيد طابع البندرول التالف بمخزن الامانات بمحطة المخلفات بنحو ١.٤٨٥ طن بدون قيمة وقد تبين بشأنه استمرار ملاحظتنا بعدم وجود نسب معيارية معتمدة للتالف من صنف طابع البندرول بنظام التكاليف المطبق بالشركة وما له من اثر على عدم التحكم فى ذلك التالف والوصول لاسبابه وتحميل المتسبب فى تحقيق نسب الفقد غير المسموح بها حيث درجت الشركة على تحمل تكاليف الانتاج للتالف بالكامل على الرغم من سابق الاشارة لذلك بتقاريرنا بالسنوات السابقة فى ذلك الشأن دون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء لتلافى ذلك القصور ،علاوة على انه درجت الشركة على التصرف بطابع البندرول التالف باعدامه حرقا بتشكيل لجان لذلك الغرض عن طريق استلامه من المصانع مباشرة او من محطة المخلفات بالمجمع الصناعى بالوزن دون العدد ودون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء للرقابة على ذلك التالف اثناء تداوله من المصانع وصولا الى اعدامه بمحرقة الشركة بمحطة المخلفات وهو الامر الذى قد يمثل قصورا لاثبات ذلك الفقد مع الجهات

الرقابية ومنها مصلحة الضرائب والتى اسفر فحص المستخدم من البندرول من قبلها بتقرير الفحص عن فروق ضريبية بنحو ٣.٨٩٧ مليار جنيه عن اعوام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠١٨/٢٠١٧ ،٢٠١٩/٢٠١٨حيث يستلزم حصره بالعدد اولا باول فى ضوء التعامل مع الصنف السليم من الطابع وقياسه بالعدد وتداوله من المخازن الى المصانع بتلك الطريقة

- حيث تبين تشكيل العديد من اللجان لاعدام البندرول المفروم والمكبوس داخل البالات بمحطة نواتج التصنيع والامانات بالمجمع الصناعى باكتوبر وذلك بمحرقة الشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧ حتى ٢٠٢١/١٠/٣ بلغ اجمالى ما تم التخلص منه نحو ١٤.٢٨٩ طن بعدد ٢٥٣ كرتونة ومنذ ٢٠٢١/١٠/٤ حتى تاريخه لم يتم اعدام البندرول التالف وبدأ نقله من المصانع وتشوينه بمخزن الامانات بمحطة المخلفات ابتداء من ٢٠٢٢/٢/٢١ وذلك تمهيدا لاعدامه وفقا لقرار العضو المنتدب والرئيس التنفيذى رقم ٣٩٨ فى ٢٠٢١/١١/٤ باعادة تشكيل اللجنة الدائمة للتخلص من تكدس عوادم البندرول ،علاوة على انه خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ وفقا لبيانات الشركة اسفرت العملية التشغيلية بالمصانع عن توالف من طابع البندرول بنحو ٦٩ مليون طابع بنسبة نحو٣% من اصل ٢.٦مليار طابع بندرول تم استخدامه فى العملية التشغيلية (علما بانه قد تم الوصول للكمية المشار اليها بمعادلة تضمنت التقدير فى حساب بعض الارصدة بمخزون اول واخر من خام البندرول داخل الاقسام والمتواجد داخل الماكينات).

يتعين تحديد المسئولية بشأن اوجه القصور المشار اليه بنظام التكاليف وما استتبعه من تحميل مصلحة الضرائب لفروق ضريبية عن تالف البندرول وكذا سرعة مخاطبة مصلحة الرقابة الصناعية لتحديد نسب تالف التشغيل المسموح بها والتى يمكن الاعتماد عليها بنظام التكاليف بالشركة.

- تضمن مخزون الانتاج التام انخفاض قيمته نحو ٤١٢ الف جنيه سبق وان قامت الشركة بتقديره فى ٢٠٢١/٦/٣٠ دون اجراء اى دراسة فى تاريخ القوائم المالية فى٢٠٢٢/٣/٣١ (باجراء مقارنة بين التكلفة وبين صافى القيمة البيعية)بالمخالفة لما اشارت اليه الايضاحات المتممة لتلك القوائم وبالمخالفة لمعيار رقم (٢) المخزون وأثر ذلك على قيمة المخزون والتكلفة ونتائج الاعمال.
- كما تقوم الشركة بتقييم كافة اصناف الانتاج غير التام بالتكلفة دون اجراء مقارنة بينها وبين صافى القيمة البيعيةللمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم (٢) المخزون فى ضوء وجود العديد من الاصناف الخاسرة مثل اصناف المعسل بانواعها وبعض اصناف السيجار (التى تباع فى الاساس بسعر اقل من سعر التكلفة) وبالتالى الانتاج غير التام منها ستزيد التكلفة التقديرية لاتمامه وكذا التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لاتمام عمليه بيعه عن سعر البيع وبالتالى يجب ألا تظهر الأصول بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها أو استخدامها وفقا لمتطلبات الفقرة ٢٨ من ذات المعيار سالف الذكر كل ما سبق وماله من أثر ذلك على قيمة المخزون بالقوائم المالية.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصريةالمشار اليها.

- تضمن مخزون الانتاج التام نحو ١.١ مليون جنيه قيمة اصناف محرزة من السجائر والمعسل المختلفة (عدد بنحو٣٧٥ الف علبة سجائر وعدد ١٨ باكو معسل) بمخازن بيع الشركة على مستوى الجمهورية لم تقم الشركة بدراسة الانخفاض فى قيمتها على الرغم من عدم امكانية الشركة فى التصرف فى تلك الاصناف منذ سنوات.

يتعين موافاتنا بالموقف القانونى بشأن تلك الاصناف المحرزة بالمخازن ومدى قدرة الشركة على التصرف فيها وما يستتبعه من تقدير للانخفاض فى قيمة تلك الاصناف والتسويات المترتبة عن ذلك الشأن بحساب المخزون.

- مازال حساب الأرصدة المدينة الاخرى يتضمن بعض الارصدة المتوقفة والمرحلة منذ سنوات بنحو ٦.٣٥٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١١ عبارة عن (واقعة إختلاس بخزينة مصنع الرصافة بالإسكندرية ، بضاعة مصادرة بمخزن الشركة بمحافظة قنا ،حادث سرقة بمخزن الاسماعيلية ، سرقة مخزن اكتوبر ،بضاعة مصادرة بمخزن الاسماعيلية ،حادث سرقة ببلقاس) ،وقد تم مراعاة إضمحلال تلك المبالغ .

يتعين موافاتنا بالإجراءات القانونية لاسترداد المبالغ المشار إليها والإفراج عن البضائع المصادرة للاستفادة منها بالبيع وعدم الاكتفاء بما تم تكوينه من انخفاض فى القيمة.

- مازالت ملاحظة الجهاز قائمة بشأن تضمن حساب الارصدة المدينة مبلغ ١٥٢.٥ الف جنية تحت مسمى مصلحة الضرائب العقارية (النادى) كود ١٢٩٨ بسجلات الشركة وببحث الموضوع تبين ان هذا المبلغ يخص قيمةالضريبة العقارية على(العمارات المشتراه فى مرسى مطروح) وهذا المبلغ تم سداده نيابة عن البائع لتلك العمارات وكان من الواجب استردادة من البائع اثناء التسجيل الا انه لم يقم بسداد هذا المبلغ للشركةبعد التسجيل وتم رفع الدعوى رقم٤٩٢ لسنة ٢٠١٧على البائع وصدر الحكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٦ الا ان الادارة القانونيه لم تقم بتحصيل تلك القيمة حتى شهر فبراير ٢٠٢٢ ولم يتم اثبات تلك المديونية بأسم بائع عمارة مرسى مطروح.

يتعين تحديد المسؤلية وتحقيق الامر واجراء التصويب اللازم.

- تبين وجود ارصدة مدينة طرف عاملين بنحو ٢.٨١٦مليون جنيه من فترات طويلة خلال العام تمثل عهد مؤقتة (مرفق بيان) دون تسوية حتى مايو٢٠٢٢ الامر الذى يستوجب بحث اسباب التاخير فى تسوية تلك العهد طرف العاملين دون تسوية لفترات طويلة بالمخالفة للتعليمات بشان السلف المؤقتة مع مراعاة الدقة عند التوقيع على اخلاء الطرف للعاملين المنتهية خدمتهم .

يتعين بحث الامر ودراسة اسباب التاخير فى التسوية وتحديد المسؤلية فى هذا الشأن ورد المبالغ واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن والافادة بالنتيجة

- تضمن حساب الموردين والارصدة الدائنة أرصدة متوقفة منذ سنوات طويلة يرجع بعضها لعام ٢٠١٣ بلغت نحو ٣٧٩ الف جنيه دون إتخاذ أى إجراء بشأنها على الرغم من تضمين ردود الشركة على تقاريرنا السابقة أنها بصدد بحث الموضوع والعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها .

يتعين بحث تلك المبالغ ودراسة تسويتها.

- تضمنت الارصدة الدائنة في تاريخ الفترة المنهية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ٤٢.٦١٢ مليون جنيه يمثل رصيد دائن لمصلحة الضرائب (كسب عمل) دون موافاتنا بتحليل للمبلغ المشار اليه ومن ثم لم نقف علي مدي صحته.

يتعين موافاتنا بتحليل الرصيد للتحقق من صحته.

- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤.٠٣٤ مليار جنيه يمثل ضريبة الجدول المستحقة عن الفترة الضريبية في مارس٢٠٢٢ في حين بلغ المسدد فعلا وفقا للاقرار الضريبي نحو ٤.٠٣٢ مليار جنيه بفارق نحو ٢ مليون جنيه دون اسباب تذكر

يتعين بحث اسباب الفرق المشار اليه وتسويته.

– بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ٩٧٢.٢٣٨مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي:-

- تم حساب المخصص علي اساس القيمة الحالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ دون الاخذ في الاعتبار اعادة حساب القيمة الحالية في ٢٠٢٢/٣/٣١ لكي يكون المخصص بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع ان يتم سدادها.
- تم اعتماد كامل فروق الفحص المقدرة لضريبة المبيعات من قبل المصلحة (تقديرات المأمورية المختصة) للاعوام ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٥/٢٠١٦ - بخلاف الضريبة المقدرة عن اعدامات الدخان- والتي بلغت نحو ١٠٨ مليون جنيه دون الاخذ في الاعتبار امكانية تخفيض تلك الفروق في ضوء ما لدي الشركة من مستندات خاصة بمبيعات التصدير وغيرها من المستندات المؤيدة لموقف الشركة بشأن الفروق الاخري والتي يمكن تقديمها عند نظر الطعن باللجان المختلفة .
- تضمن المخصص المشار اليه نحو ٢٧.٤٧ مليون جنيه عن فروق ضريبة المرتبات المتوقعة في حين ان ضريبة المرتبات هي ضريبة شخصية يقع عبئها علي العاملين بالشركة .
- علي الرغم مما تضمنه قرار مجلس الادارة رقم (١) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٥ بشأن تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه تحسبا لاي مستجدات قد تطرا في هذا الشأن الا ان القوائم المالية لم تضمن ما اتخذه مجلس الادارة من قرارات.
- عدم الاخذ في الاعتبار ما انتهت اليه مصلحة الضرائب المصرية بشأن فحص ضريبة القيمة المضافة للسنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حتي ٢٠١٨/٢٠١٩ حيث انتهت نتيجة الفحص الي وجود فروق ضريبية مستحقة علي الشركة بنحو ٤.٤٦٨ مليار جنيه (وفقا لنموذج ١٥) وما لذلك من اثر علي صحة حساب المخصص.

يتعين اعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليه في ضوء ماسبق.

– لم تقم الشركة بتحديد قيمة مخصص القضايا المتنازع عليها البالغ ١٥٨.٤مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة" حيث لا توجد دراسة عن الموقف القانوني لتلك القضايا في تاريخ المركز المالي.

يتعين إجراء الدراسة اللازمة في ضوء ما سبق والعمل على إجراء التصويبات اللازمة لما لذلك من أثار على القوائم المالية للشركة.

– بلغ مخصص التزمات المعاش المبكر في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١.١٣٧ مليار جنيه بالخطأ حيث اغفلت الشركة تأثيره بالمبالغ الفعلية التي تحملتها الشركة نتيجة تطبيق النظام المشار اليه حيث بلغت المصروفات الفعلية للنظام حتي ٢٠٢٢/٦/٧ نحو١.٦٧٥مليار جنيه لعدد ٣٠٥٢ عامل ومن ثم كان يجب ان يظهر المخصص في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ١.٦٣٨ مليار جنيه بفارق٥٠٠ مليون جنيه وماله من اثر علي نتائج اعمال الشركة في تاريخ الفترة المالية الدورية وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم ٨ من معيارالمحاسبة المصري رقم ٧.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمعيا رالمحاسبة المصري المشار اليه.

– قيام الشركة بأسناد اعمال اضافية الي مراقب الحسابات "مكتب مصطفي شوقي" خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١ بلغ اجمالي اتعاب تلك الاعمال نحو ٢٥٩ الف جنيه (١٦٠الف مقابل اعتماد اقرارات ضريبية - ٥٥ الف تقرير حقائق مكتشفة بشأن اسهم الخزينة -٤٤الف جنيه تقرير حقائق مكتشفة بشأن حافز التميز

الجماعي للعاملين) دون الحصول علي موافقة مسبقة من لجنة المراجعة الامر الذي جاء مخالفا للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦.

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو تلافي ما سبق والافادة.

- عدم امساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الاصول الثابته بها وفقا للنسب والاسس الضريبية وذلك للوقوف علي تلك الاصول التي اهلكت بكامل قيمتها واستبعادها عند حساب الاهلاك الضريبي مثال ذلك بلغت رصيد المباني بأخر اقرار ضريبي نحو ٣.٥٧٥ مليار جنيه في حين بلغ رصيد الاصول المعنوية نحو ٣١.٧١ مليون جنيه وتقوم الشركة بحساب اهلاك ضريبي بنسبة ٥% ،١٠% (وفقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) علي الترتيب من ذلك الرصيد دون الوقوف علي ما هو مهلك ضريبيا بالكامل ومن ثم لم نستطع الوقوف علي مدي صحة الاهلاكات الضريبية المقدرة لمجموعات الاصول المشار اليها عن الفترة محل الفحص والتي بلغت نحو ١٣٦.٥مليون جنيه .

يتعين الالتزام بأمساك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبي محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالمامورية المختصة.

- تضمنت المصروفات المعتمدة لاغراض الفترة مصروفات تقديرية غير حقيقية بنحو ٩٨.١ مليون جنيه (عبارة عن نشر وطبع- ابحاث وتجارب-علاقات عامة- دعايا واعلان) لم تتحملها الشركة فعليا وانما تم تحميلها كمصروفات مستحقة لاعتبارات ما سيكون خلال باقي العام المالي وذلك بالمخالفة لمتطليات معيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ فضلا عن مخالفة ذلك لاحكام المادة رقم ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بأحكام القانون ومتطلبات المعيار المشار اليهما.

- عدم قيام الشركة بحساب ضريبة مؤجلة عن خسائر الانخفاض في قيمة المخزون والتي بلغت نحو ١.٠٧مليون جنيه نتيجة تقييم المخزون بصافي القيمة البيعية والتي تقل عن التكلفة بالمبلغ المشار بالمخالفة للفقرة ٢٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ "ضرائب الدخل"

بالاضافة لعدم قيام الشركة بعكس اصول ضريبية مؤجلة بنحو ١.١ مليون جنيه والمكونة عن خسائر اضمحلال الاصول بنحو ٤.٩٠٧ مليون جنيه علي الرغم من تحقق الخسائر فعليا خلال الفترة الدورية واعتمادها كمصروف ضريبي بالمخالفة لمتطلبات معيارالمحاسبة المصري رقم ٢٤

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزم بمتطليات المعيارالمشار اليه .

- عدم صحة ضريبة الدخل المحسوبة عن الفترة في ٢٠٢٢/٣/٣١ والبالغة ١.٢٠١ مليار جنيه حيث تضمنت ضريبة جارية عن عوائد اذون وسندات الخزانة بنحو ١٨٩.٣٨٦ مليون جنيه تبين حسابها علي اساس المبالغ المخصومة من قبل البنوك مصدرة تلك الاستثمارات عند سداد العوائد دون الاخذ في الاعتبار حساب الضريبة عن العوائد المحققة فعليا خلال الفترة ولما كانت ايرادات الاوراق المالية (اذون وسندات الخزانة) بلغت في تاريخ الفترة المالية الدورية نحو ١.١١٠ مليار جنيه ولم تقم الشركة بتحميل القوائم بمصروف ضريبة ضريبة بنحو ٢٢٢ مليون جنيه وفقا لاحكام المواد ١٧و٥٨ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

يتعين اجراء التصويب اللازم.

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقا للبيانات الضريبية (الضريبة المقدرة عن الفترة الدورية محل الفحص - الدفعة المقدمة،المبالغ المخصومة بمعرفة الغير) نحو ٦٨٢.٦٥٢ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات نحو ٧٠٥.٣٣٩مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢.٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف علي اي التزامات علي الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق .

يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافاتنا بالنتائج للوقوف علي مدي صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢٢/٣/٣١.

- تصر الشركة علي مخالفة أحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة علي المبالغ التي تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم (٨) من القانون المشار اليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % مما يتقاضاه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف علي تركيب الماكينات وللتدريب) الامر الذي يكبد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحمل الضريبة نيابة عن الخبراء وقد بلغت الضريبة المسددة في خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٧٥٤.٤ الف جنيه .

نكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التي تلي صدور القرار رقم ١٧٢لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

- مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لحكم المادة الثالثة من مواد الاصدار لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التأجير التمويلي والتخصيم" فيما تضمنته من ان تطبق علي عقود التأجير المبرمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون (٢٠١٨/٨/١٥) ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الي حين انتهاء مدتها والتي تتمثل في اعتماد قسط الايجار ضمن المصاريف واجبة الخصم الا ان الشركة قامت بالتوقف عن تلك المعالجة وقامت بأهلاك الاصول الناتجة عن تلك العقود في ضوء المعالجة المحاسبية لها وفقا للقواعد الضريبية المقررة بالمواد ٢٥-٢٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك اعتبارا من تاريخ التطبيق الاولي في بداية العام المالي ٢٠١٩/٠١٨ وما لذلك من اثر علي صحة مصروف الضريبة عن العام المشار اليه وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة الحالية(لتضمن رصيد الضريبة المؤجلة الضريبة المؤجلة المحسوبة عن تلك الاصول في العام السابق٢٠١٩/٢٠١٨).

يتعين اتخاذ اللازم نحو تدارك ما سبق والافادة .

- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة يحتاج للتطوير حتى يفي بالغرض وبه العديد من أوجه القصور التى تكرر الاشارة اليها خلال السنوات السابقة بتقاريرنا رغم افادة الشركة فى ردودها بانه سيتم تلافيها وأهمها:-

  - عدم وجود نظام تكاليف معيارية لتحديد الإنحرافات وأسبابها ومعالجتها .
  - عدم وجود قوائم تكاليف اجمالية تعبر عن ما تم توزيعه مما تم تحميله بمراكز التكلفة على منتجات الشركة وتكليف المنتجات بصفة منفصلة لكل عنصر من عناصر التكلفة بتقارير منفصلة.
  - عدم إعداد تكاليف للمراحل الإنتاجية لمنتجات الشركة،وكذا عدم تحديد مستويات إتمام لها لاغراض تقييم الانتاج غير التام.
  - عدم التوزيع السليم لمصروفات الطاقة وتحميل المصانع المتوقفة بنصيب منها ،وتحميل الإنتاج المشترك بنسب ثابتة من التكاليف الغير مباشرة.
  - توزيع الاجور بنسب تقديرية على مراكز التكلفة المختلفة.
  - عدم تحميل الإنتاج غير التام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة.
  - عدم تحميل الإنتاج التام بمصنعى الرصافة والطالبية بنصيبهم من المصروفات الصناعية غير المباشرة وتحميل القيمة على إنتاج مصنع أكتوبر.
  - عدم الدقة فى إعداد مراكز ربحية للأنشطة ،وكذا تقدير تكاليف بعض الانشطة بالورش الفنية (الخراطة ،النجارة) بتكلفة معيارية.

- عدم فصل مرتجعات المنتجات التالفة المعاد استخدام الدخان المخلوط بها وما يترتب عليه تحميل تكاليف مبيعات الفترة بتكلفة مواد التعبئة والتغليف والاجور والمصاريف الاخرى الغير مباشرة لتلك المنتجات.
- تحميل تكاليف مبيعات الفترة بتكلفة مواد التعبئة والتغليف والاجور والمصاريف الاخرى الغير مباشرة للمنتجات التالفة المرتجعة والمعاد استخدام الدخان المخلوط بها.
- عدم الوقوف على اسس واضحة وكذا سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والفصل بينها وبين مرفوضات تصنيع منتجات الشركة وصولا للتقييم السليم للتكلفة ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على التزامات الشركة.

الأمر الذى يتعين معه تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة حتى يفى بالغرض منه مع اجراء التصويب اللازم فيما تم الاشارة اليه.

- استمرار تحميل تكاليف إنتاج السجاير بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة في صناعة المعسل والبالغة فى٢٠٢٢/٣/٣١ كمية نحو (٧٩١) طنوتقدر تكلفتها تقديريا بنحو ١٢.٥٦٥ مليون جنيه (استرشادا بسعر صنف جذور FC) رغم أن هذه المرفوضات تعطي تميزا لتوليفات المعسل الخاص بالشركة عن توليفات المعسل الخاص بالمنافسين وفقا لما أفاد به سابقا السيد رئيس قطاعات الدخان منذ سنوات ،وقد سبق وان افادت الشركة فى ردودها السابقة بعدم حساب تكلفة تلك المرفوضات وتحميلها علي تكلفة إنتاج المعسل بدعوى أن الشركات العالمية لإنتاج السجاير تقوم بإعدام تلك المرفوضات وكذا صدور قرار سابق لمجلس ادارة الشركة باعتماد عدم تحميل المعسل بتكلفة تلك المرفوضات بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات وهو الامر الذى يعد غير مقبول حيث ان الغرض الرئيسى عند تطبيق اى نظام للتكاليف هو الوصول لتكلفة المنتج بدقة وليس تحميل تكلفة منتج لمنتج اخر.

يتعين اجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار اليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة انتاج السجائر بها.

- بلغ ماتم تخفيضه لتكاليف الانتاج بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٤٠.٤٨١مليون جنيه (تمثل ما تم اضافته لمخزن المخلفات تخفيضا للانتاج) حيث تم تاثير قائمة تكاليف شهر سبتمبروديسمبر ومارس فقط دون تحميل باقى نصيب الشهور الاخرى من ذلك المبلغ ومالذلك من اثر على تقييم المخزون شهريا وتكلفة المبيعات ونتائج الفترة.

يتعين اجراء التصويب اللازم بقوائم التكاليف بتاثير ما يتم اضافته شهريا لمخزن المخلفات وصولا للتقييم السليم للمنتجات

- تم تخفيض تكلفة مبيعات الفترة بقيمة رد الانخفاض فى قيمة المخزون بنحو ٣.١٣٣ مليون جنيه وقامت بالافصاح عنه بالايضاحات المتممة دون الافصاح عن الظروف أو الأحداث التى أدت إلى رد ذلك التخفيض بالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم ٣٦ من معيار المحاسبة المصرى رقم "٢ – المخزون".

يتعين اجراء الافصاح اللازم التزاما بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تحمل الفترة بنحو ٧٥ الف جنيه خسائر غير عادية تخفيضا من تكلفة مبيعات الفترة تمثل عدد ١٣ كرتونة دخان شعر مفروم توليفة موتسيان شعر احمر بوزن ١.٢٤٠ طن متعفنة واردة من مصنع المعسل بالطالبية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢ الى مصنع التحضير الغربى باكتوبر وتم اعدامها بالمحرقة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨ دون صدور قرار من السلطة المختصة (لجنة تنفيذية برئاسة العضو المنتدب وعضوية رؤوساء القطاعات) ودون قيام الشركة بالوقوف على اسباب تعفن تلك الاصناف واتخاذ الاجراءات بشأن المتسبب وما يستتبع ذلك من الوقوف على مدى احقية الشركة فى اى تعويض تامينى ،جديرا بالذكر انه

سبق ان قامت الشركة بالرد على تقريرنا للفحص المحدود عن القوائم المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بقيامها باتخاذ ما يلزم لتحديد المسئولية الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشأن ذلك حتى تاريخه..

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق.

- **لم نواف ببعض البيانات الهامة والتى تؤثر على مراجعة القوائم المالية وقد تم الاشارة الى بعضها ضمن الملاحظات المذكورة بالتقرير وكانت كالتالى :-**

- سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات وكيفية الفصل بينها وبين مرفوضات تصنيع منتجات الشركة ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على التزامات الشركة.
- موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وكذا موقف الشركة بشأن مبنى موقع نيازا وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية.
- الموقف القانونى بشأن الاصناف المحرزة من منتجات الشركة من قبل الجهات الرقابية (تموين/صحة/..الخ) ومايستتبعه من تسويات محتملة وكذا بيان ما تم اعدامه منها خلال الفترة والمستندات المؤيدة لذلك والتسويات المحاسبية بشأنها واثر ذلك على الوقوف على صحة الحسابات المتصلة بها.

يتعين موافاتنا بالبيانات المشار إليها.

الاستنتاج

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة ،لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ وعن أدائها المالى و تدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا

- تضمنت اراضي الشركة البالغ قيمتها نحو١٩٨.٥١٥ مليون جنيه اراضي منزوع ملكيتها (مسجلة بالدفاتر والسجلات) تبلغ مساحتها **نحو٢٠.٥٩٧ الف متر مربع** وتتمثل فى ضوائع تنظيم بكل من محافظتى القاهرة والجيزة مرفوع بشأنها قضايا و صدرت فى بعضها أحكام لصالح الشركه بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه و لم يتم تحصليها حتى تاريخه و البعض الاخر مازال متداول أمام القضاء ،بالاضافة الى اراضي لم نقف علي سند ملكيتها وموقفها القانوني ومثبته بسجلات الاصول ضمن موقع الطالبية تبلغ مساحتها نحو ٥٠٦٩ متر مربع.

يتعين تحقيق أسباب ما سبق وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظا علي حقوقها طرف الغير ،وكذا موافاتنا بمستندات وعقود ملكية الاراضي المشار اليها والموقف القانوني من حيازتها .

- تضمنت سجلات الشركة وجود مساحات مغتصبة من قبل الشركة المصريه لتجارة الادوية بنحو ٢٤٠ متر بتقسيم منية السيرج وفقا للثابت بسجلات الشركة.
- كما تبين وجود ارض ملك الشركة (قطعة رقم ٣١ من تقسيم الهواء الجميل بتقسيم منية السيرج) مساحتها نحو ٢٥٢متر مربع صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ بتأجيرها للجمعية الشرعية مقابل

ايجار سنوي واحد جنيه لمدة خمسين عاما من تاريخ صدور القرار ولم نقف علي الموقف الحالي لتلك الارض في ضوء انتهاء مدة سريان قرار مجلس الادارة المشار اليه.

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء الوضع القانوني للأرض المشار اليها مع موافاتنا تفصيلا بكافة المستندات ذات الصلة للتحقق من الموقف القانوني.

- لم يتم اتخاذ إجراءات تسجيل بعض الآراضى والمبانى المملوكة للشركة بيانها كالآتى :-

- قطعتي ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودي الدخل بمنطقة الابيض تبلغ مساحة كل قطعة ٢٨٠ متر مربع و مقام علي احدهما عمارة سكنية (تبلغ تكلفتهم نحو ٢.٩٢٥ مليون جنيه).
- عقار الشركة بمنطقة علم الروم البالغ مساحته ٢٩٣.٥٧ م٢ بتكلفة نحو ٦.١٠٠ مليون جنيه
- مخزني الشركة وكذا استراحة الشركة بالحي الرابع المجاورة الثامنة عمارة ١٨٤٧ .
- استراحة بني سويف و تكلفتها نحو ١٠٠ الف جنيه.

يتعين سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظا عليها.

- استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بنحو ٣٤.٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان و أفادت الشركه بردودها المتكرره انه مخطط استغلال الموقع كنادي الا أنه لم يتبين إتخاذ أية إجراءات فى هذا الشأن وذلك للوقوف علي صحة تبويب تلك الاراضي في ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشاراليه بما يعود بالنفع علي الشركة.

- بلغت التكلفة التاريخية للاصول الثابتة (الات ومعدات- سيارات)الصادر بشأنها قرارات تكهين حتي ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣٣٢.٨٣٨ مليون جنيه تبين بشأنها مايلي :-

- الات ومعدات بنحو ٢٤٤.٤٥٩ مليون جنيه مكهنة خلال الفترة من ٢٠١٤ حتي ٢٠١٩ وقد سبق الاشارة اليها بتقريرنا السابقة .
- وسائل نقل خارجية بنحو ١.٣٣٧ مليون جنيه صدر بشأنها قرار تكهين في ٢٠١٩/٩/٩ تحت رقم ٢٧٧.
- الات ومعدات بنحو ٨٧.٠٤ مليون جنيه صدر قرار التكهين بشأنها خلال العام المالي الحالي تحت رقم ٣٨.

يتعين سرعة اجراء التصرف الاقتصادي بشأن تلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت التكلفة التاريخية للاثاثات والعدد والادوات المشونة بمخازن الزمر نحو ١.٤٤٥ مليون جنيه وقد صدر قرار العضو المنتدب رقم ١٦٣ في ٢٠١٩/٣/٥ بتشكيل لجنة لمعاينة وفحص تلك الاصول واقتراح اوجه التصرف فيها ثم صدر قرار ٢٢٨ في ٢٠٢١/٦/١٤ لذات الغرض مع اضافة مواقع اخري الا انه حتي تاريخه لم يتم اتخاذ اي اجراء بشأنها.

نكرر التوصية بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استغلال الاصول المشار اليها واجراء التصرف الاقتصادي.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ارض مصنع السلوم بشارع ابى الدرداء بالاسكندريةالبالغة قيمتها الدفترية نحو ٤٠٤ الف جنيه تبين بشأنها:-

- تم طرحها بالمزايدة العلنية فى يناير ٢٠٢٠ وتم الترسية على السيد/وائل على عامر وشركاه بقيمة اجمالية نحو ٥١.٧٤٣ مليون جنيه وتم اعتماد قرار الترسية بقرار مجلس الادارة بالجلسة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢ ولم يتم استكمال اجراءات البيع لتقاعس احد الشركاء عن سداد نصيبه فى الدفعة التالية لمبلغ التامين الابتدائى وصولا لاستكمال نسبة ٢٥% الاولى من اجمالى قيمة البيع وتخارجه وتنازله عن حصته وتضامن باقى الشركاء فى سداد مستحقات ذلك الشريك بعد موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم ١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ على ذلك بعد طلبها الرأى القانونى من كلا من مكتب زكى هاشم للاستشارات القانونية ومكتب عبد الشهيد للمحاماة والاستشارات القانونية والذى تضمن رأيهما الموافقة على ذلك وضرورة توقيع باقى الشركاء المتضامنين على كراسة الشروط لعدم وجود توقيع سوى للشريك طالب التنازل وكذا جواز مطالبة الشركة للشركاء المتضامنين الباقين بفوائد التأخير عن سداد الدفعة الثانية بنسبة ٧% سنويا وفقا لكراسة الشروط والمواصفات.
- الا انه حتى تاريخه لم يتم سداد سوى ١٤.٠٤٩ مليون جنيه من قيمة الارض دون استكمال سداد نسبة ال٥٠% من قيمة البيع والمقرر سدادها خلال ٣ شهور من تاريخ اخطارهم بالترسية حتى يتم تحرير عقد البيع واستكمال الاجراءات ودون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء قانونى لحفظ حقوقها ودون توقيع اى فوائد عن تلك التاخيرات وكذا استيفاء كافة التوقيعات على كراسة الشروط فى ضوء عدم وجود اى توقيع سوى للشريك المتخارج من عملية البيع.

يتعين موافاتنا بكافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وضرورة تحصيل كافة الفوائد المترتبة على تاخير السداد لمستحقات الشركة.

- تضمن حساب الارصدة المدينة نحو ٦١٣ الف جنيه قيمة شيك مزور بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ (مرفق صورة من الشيك والمستندات) وتم مخاطبة هيئة البريد بتاريخ ٢٠١١/١٢/١ بهذا الشأن وتم الرد من جانب الهيئة القومية للبريد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ بمعنى انه سيتم دراسة هذا الموضوع قانونيا وانه سيتم الردعلى الشركة بما ينتهى اليه الراى القانونى .وتم رفع قضيه على الهيئة القومية للبريد وقضى فى الاستئناف رقم ى٦٨٥ لسنة ٧قضائية بالزام المستانف (الهيئة القومية للبريد)برد ٦١٣ الف جنية بخلاف ٥%من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد وتم الطعن على الحكم من جانب الشركة بالنقض وحتى تاريخه لم يحدد االنظر فى الطعن حتى تاريخ الفحص ولم يتم تحصيل مستحقات الشركة طرف الهيئة القومية للبريد

يتعين تحديد المسؤلية بشان عدم تحصيل مستحقات الشركة على الرغم من وجود حكم قضائى لصالح الشركة وتحقيق الامر والافادة .

- تضمن حساب الارصدة المدينة مبلغ ١٥٣٩٠ جنيه وذلك قيمة المتبقى من بضاعة مصادرة بمعرفة مباحث التموين بالجنحة ٣١٧٣بتاريخ ٢٠١٣/١٠ بقفط بقيمة اجمالية ١٠٠٨٩٠ جنيه وتمت المصادرة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٣ وقام التاجر/محمد احمد الهوى بالاستيلاء على هذة الكميه التى تم حفظها طرفه بمعرفة مباحث التموين ولم يتم اتخاذ اى اجراءات ضده أو مباحث التموين على الرغم من صدور حكم لصالح الشركة وقد ترتب على المصادرة اهدار قيمة البضاعة التى تم اعدامها والبالغة ٨٥٥٠٠ جنيه وباقى القيمة مازالت ضمن حساب الارصدة المدينة منذ ٢٠١٨ ولم يتم اتخاذ اى اجراء من جانب الادارة القانونية.

يتعين حصر كافة الحالات المثيلة و تحقيق الامر والعمل على اتخاذ الاجراءات القانونية التى تحفظ حقوق الشركة قبل الغير.

- تضمن حساب الارصدة المدينة ١٨١٨٨.٣١٠ جنيه قيمة عجز دخان بموجب موضوع التحقيق الادارى رقم ٩٤/٦٢ وبفحص الموضوع تبين ان هذا التحقيق عن عجز دخان خام وصدر قرار مجلس الادارة المنعقد فى

١٩٩٩/٥/١٩بمجازاة كلا من يحي مصطفى طلب – بدرى محمد احمد – رمضان عبد المقصود عبده بالفصل من الخدمة وتحميلهم بالقيمة بالاضافة لنسبة ١٠% مصاريف ادارية

يتعين بحث موقف سداد تلك المبالغ وتحقيق الامر وتحديد المسؤلية بشأنه.

- تضمن حساب الارصدة المدينة مبلغ ٥٢٥١ جنيه باسم حمدى محمد موسى بالمحضر رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٠٠٢ بخصوص نقص اوزان عينات للمعسل من مخزن الشركة باسوان وصدر الحكم المؤيد بالاستئناف بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨.

يتعين موافاتنا بموقف تحميل هذا المبلغ وتحديد المسئولية.

- تضمنت الأرصدة الدائنة مبالغ مجنبة لصالح العاملين فى حصتهم من توزيعات الأرباح بلغت نحو ١٧٧مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٣/٣١تم تكوينها فى ظل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قبل تحول الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد افادت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم دراسة الامر واتخاذ الإجراء اللازم .

نوصى بإستخدام الرصيد المذكور فى الأغراض المجنبه من اجله.

- تضمن رصيد حساب عملاء أرصدة دائنة نحو١٦,٣٥٦مليون جنيه عملاء مخازن (دائن) منها نحو ٢,٧٧٥مليون جنيه معلقات بالمخازن لم يتم تسليمها لبعض العملاء حيث يرجع أقدمها لعام٢٠١٧ .

يتعين بحث الاسباب واتخاذ ما يلزم .

- تراخى الشركة وتقصيرها في الحصول على المستندات داله على تمام التصدير للشركات العامله بنظام المناطق والاسواق الحره بالمخالفة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة والتى تتمثل فى (أذون الإفراج ، البوصلة ، الفاتورة ، إقرار الواردات) علي الرغم من ذلك قامت الشركة برد الضريبة عن مدخلات تلك المبيعات المصدرة بالاقرار الضريبي بالمخالفة لحكم المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الأمر الذي عرض الشركة لتحمل أعباء ضريبية وغرامات عند إجراء الفحص الضريبي (بلغت نحو ٦٨ مليون جنيه عن السنوات من٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦) وخلال الفتره من٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ بلغت الصادرات نحو ٣٧ مليون جنيه بدون المستندات داله على التصدير. وقد أفادت ردود الشركة علي تقاريرنا السابقة بانه جارى المتابعه لأستيفاء إقرار الوارد بأثر رجعى حيث تم تشكيل لجنة لحصر كافة المستندات المطلوبة للإعفاء المشار إليه بعاليه وحتى تاريخه لم يتم موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما ترتب على ما سبق من تحمل أعباء دون مبرر بسبب عدم إتباع إجراءات الشحن الصحيحة للمناطق الحرة وفتح شهادة الصادر دون الحصول على إقرار الواردات .

- **مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن ماجاء بتوصية الجمعيه العامه للشركه المنعقده فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بدراسة ملاحظات تحديد المسؤليه الوارده بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه المنتهيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ صدر قرار السيد العضو المنتدب رقم ٨١٢ فى ٢٠١٩/١٢/١٨بتشكيل لجنه لدراسة تلك الملاحظات و رفع تقرير بشأنها و انتهت اللجنه من أعمالها فى شهر مارس ٢٠٢١ ،وقد تبين إقتصار عمل اللجنه على إعادة توجيه الملاحظات إلى القطاعات المختصه وتجميع ردودها فقط ودون دراسة تلك الملاحظات و الوقوف على أسبابها والاعباء المترتبه عليها و المتسبب فيها و إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها فيها من تلك الملاحظات ما يلى :-**

- سرقة بضاعه من الناقل خالد سيد فؤاد بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ قيمتها نحو ٢.٣ مليون جنيه،تم التعويض عنها إستثنائى بنحو ٣٠٩.٧٤٢ ألف جنيه فقط حيث تبين إستمرار التعامل مع المذكور على الرغم من إنتهاءالتعاقد معه فى ٢٠١٥/٥/٢٧ و لم يتم تجديده وبالتالى أصبح غير مغطى تأمينيا.

- تتحملت الشركه نحو ٤٢٨الف جنيه نتيجة سداد ضريبة المرتبات بعد المواعيد القانونيه و كذا نحو ٤٤٤ ألف جنيه غرامة تأخير حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٦/١٢/١٦.
- مخالفة الشركه لاحكام قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذيه فيما تضمنه من تحصيل ١٠% من قيمة كل وحده مبيعه مشتقات التبغ حيث تبين قيام الشركه بتطبيق تلك النسبه على أسعار بيع تاجر الجمله و ليس أسعار المستهلك فتحملت الشركه نحو ٦٧٠ الف جنيه نتيجه لذلك.
- تحملت الشركه بنحو ٣٤.٧٤٣ مليون جنيه ضريبة القيمه المضافه بناء على قرار لجنة طعن فى يناير ٢٠١٩عن فروق فحص عن الفتره من٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ لعدم تقديم شهادات الصادر الداله على إتمام عمليات التصدير و كذا إيرادات غير مقر عنها بالاقرار الضريبى.

وعلى الرغم من تضمن تقرير اللجنه ما يؤيد تلك الملاحظات الا إنه لم يتم إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها بشأنها.

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية وسرعة موافاتنا بما تم بشأن ما سبق.

- لم تقم الشركة بإظهار ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) على حقيقتها عند زيادة أسعار السجائر والسيجار في شهر يوليو ٢٠١٤ ولتدارك الخطأ قامت بحساب الضريبة بنحو ١٢.٤ مليون جنيه ضمن إقرار شهر أغسطس ٢٠١٧ مما قد يحملها ضريبة اضافية توازي ما يقرب اصل مبلغ الضريبة ،فضلا عن ضياع نحو ٢مليون جنيه عائد مقدر عن المبلغ المدفوع بالزيادة عن إقرار أغسطس ٢٠١٤ حيث تم خصم الزيادة ضمن إقرار أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٨.٢مليون جنيه.
- تحملت الشركة ضرائب مبيعات بنحو٤.٥ مليون جنيه عن مبيعات دخان البيبة الفرجينى عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤نظرالعدم تقديم أي مستندات للجنة الداخلية في هذا البند مماحدي باللجنة الداخلية للحكم بعدم احقية الشركة في هذا البند.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

- قيام الشركة بسداد نحو ٢.٧ مليون جنيه في يوليو ٢٠١٨ تمثل ضريبة مبيعات عن البضاعة المسروقة خلال العام المالي٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة عدم قيام الشركة بتقديم المستندات المؤيدة لتلك الحوادث علاوة علي ما تحملته الشركة من ضريبة اضافية نتيجة التأخر في سداد المبلغ المشار إليه.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

- اسفرت نتيجة اعادة الفحص النهائية لضريبة المرتبات وما في حكمها للشركة عن الفترة٢٠١٠-٢٠١٢ عن فروق ضريبية بنحو ٨٧٢ ألف جنيه لوحظ بشأنها مايلي :-
  - تحملت الشركة غرامات بنحو ٤٢٨ الف جنيه نتيجة السداد بعد المواعيد المقررة قانونا .
  - تحملت الشركة نحو ٤٤٤ الف جنية مقابل تأخير حتي تاريخ الفحص في ٢٠١٦/١٢/١٦.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

- مخالفة الشركة لحكم المادة ٨٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ "وفي جميع الاحوال يجب ان يكون الاقرار موقعا من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين وذلك بالنسبة لشركات الاموال ٠٠٠" حيث تبين تقديم الاقرار الضريبي عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ غير معتمد علي النحو المبين بالمادة المشار اليها .

يتعين تحقيق اسباب ما سبق والافادة.

- **اسفرت مراجعة بعض الموضوعات خلال العام المالى السابق عن بعض الملاحظات التى شابها مخالفات مالية تتطلب تحديد المسئولية وما زالت قائمة:-**

- تحملت الشركة نحو ٧ مليون جنيه (تم تحميلها علي الارباح المرحلة خلال العام محل المراجعة) تمثل فرق السعر لصنف الكحول المحول حيث حصلت عليه الشركة بمبلغ ٧٣ جنيه للتر بخلاف ضريبة القيمة المضافة وذلك لكمية ١٠١١٦٣ لتر بدلا من ١٤ جنيه للتر وذلك لعدم تجديد السجل الصناعي الخاص بموقع محرم بك والذي كان ينتهي في ٢٠٢٠/١/٢٥ حيث سبق واصدرت الشركة خطاب ضمان بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٧ بالمبلغ المشار اليه لحين تجديد السجل الصناعي وعندما عجزت الشركة عن الوفاء بذلك حيث صدرت شهادة السجل الصناعي اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ وعليه اصبح السجل غير ساريا خلال تلك الفترة البينية (من ٢٠٢٠/١/٢٥حتي ٢٠٢٠/٥/٧) وعليه سقط حق الشركة في الحصول علي الكحول بالسعر المدعم لعدم استيفاء الاشتراطات اللازمة للحصول عليه بسعر ١٤ جنيه والتي من ضمنها شهادة سجل صناعي سارية وعليه قامت المصلحة بمخاطبة بنك قطر الوطني الاهلي لتسييل الخطاب وذلك في ٢٠٢١/٣/٣١ وقد قامت الشركة بوقف التسييل وسداد المبلغ بتحويل بنكي لمصلحة الضرائب في ٢٠٢١/٤/١٢.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق والافادة .

- قيام الشركة خلال العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالاعتماد في التوريد بالنسبة لأصناف المذيبات والاحبار علي شركة العبور للبويات (باكين) وعدة شركات اخري تكنولوجيا للصناعات الكيماوية ،جلوبال لتكنولوجيا الاحبار ٠٠٠٠ وقد تبين قيام الشركة بأسناد الكميات المطلوبة من الاحبار وغيرها من المذيبات علي تلك الشركات وبكميات مختلفة وقد تبين ارتفاع اسعار الشراء من شركة باكين بالمقارنة بالشركات الاخري وقد بلغ فرق التكلفة بين الاسعار المورد بها من باكين والاسعار المقابلة من الشركات الاخري (ما امكن حصره منها) نحو ٨٥٠ الف جنيه وقد تم الافادة الي ان ارتفاع الاسعار يرجع الي ارتفاع جودة منتجات باكين عن غيرها من الشركات الا انه ووفقا لمحاضر الفحص اتضح عدم صحة ما تم الافادة به نظرا لكون بعض الاصناف الموردة من الموردين الاخرين تزيد انتاجيتها عن اصناف شركة باكين وحتي في حالة الحبر الاسود فأن الزيادة في الاسعار جاءت غير متوافقة مع فروق الانتاجية الامر الذي يوضح عدم صحة اجراءات الشركة وسندها لشراء تلك الاصناف علي النحو المبين وما ترتب عليه من تكاليف اضافية .

يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق والافادة .

- قامت الشركة خلال العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمخاطبة شركات القطاع الخاص (العمدة –الهواري – الشروق-الاسكندرية) بتوريد العسل المحول ٦٣ % وقد جاءت اسعار تلك الشركات جميعها اقل من شركة السكر حيث كانت اسعارهم اقل للطن بمبلغ ٩٨.٣٦ جنيه (توريد مصنع ابو تيج)،٤١.٣٦ جنيه (توريد مصنع منوف) ،١٢٢.٣جنيه (توريد مصنع محرم بك) الا ان الشركة اتخذت قرار بأقتصار التوريد علي شركة السكر بالامر المباشر علي الرغم من ارتفاع اسعارها علي النحو المشار اليه وبررت الشركة بأنها شركة قطاع اعمال وانها اكثر ضمانا من شركات القطاع الخاص في التوريد .
- الجدير بالذكر ان الشركة سابقا وقبل التوقف عن استخدام عسل ٦٣% كانت تقوم بالاعتماد علي شركات القطاع الخاص في توريد الصنف المشار اليه والتي ثبت جودة منتجها علاوة علي ان شركات القطاع الخاص التسليم محل المشتري وليس محل البائع وفقا للتعامل مع شركة السكر فضلا عن السداد بعد التسليم وليس يشيك مقدم الدفع وفقا للتعاقد مع شركة السكر علاوة علي ذلك ووفقا للثابت بتقريرنا السابق كانت الشركة تجري خصومات علي شركات القطاع الخاص في حالة عدم المطابقة جزئيا في حين عجزت تماما عن ذلك مع شركة السكر والتي كانت التوريدات منها لبعض الشحنات غير مطابقة جزئيا حيث ان التسليم محل البائع

- الامر الذي حمل الشركة تكاليف اضافية في استجلاب صنف العسل حيث بلغ فرق التكلفة للعسل ٦٣% المورد للشركة حتي فبراير ٢٠٢٢ نحو ٢٤٢ الف جنيه فضلا عن ضياع الفرص الاستثمارية للمبالغ المسدد مقدما لشركة السكر وكان يمكن سدادها لاحقا في حالة الشراء من شركات القطاع الخاص .

يتعين تحقيق الاسباب وتحديد المسئولية بشأن ما سبق والافادة .

- اتخذت الشركة قرارا بأستخدام العسل المحول تركيز ٤٥% بديلا للعسل المحول تركيز ٦٣%علي اساس انه اقل سعرا وذو كفاءة مماثلة وذلك خلال الفترة من بداية عام ٢٠١٩ حتي اكتوبر ٢٠٢٠وقد ترتب علي هذا القرار ما يلي:-

- كثرة المرتجعات من المعسل لا نخفاض السكريات وزيادة الرطوبة وظهور العفن والتسييل بالمنتجات
- تحمل الشركة تكاليف اضافية بلغت نحو ١٥٣.٩ الف جنيه تتمثل في اعادة تعبئة وتغليف وتشغيل البضاعة المرتجعة
- تأثر الحصة السوقية في ظل انخفاض جودة المنتج خلال تلك الفترة
- اهدار الوقت والطاقة نتيجة استخدام عسل ٤٥% فقد اظهر الاستخدام الفعلي بالمصانع حدوث فوران اثناء تسخين العسل (مرحلة التحضير) تمهيدا لتشريب الدخان به حيث ان عسل ٤٥ % يبدأ فوران عند درجة حرارة ٧٥ درجة مئوية مما يستدعي ملء التانك بنسبة ٧٥% من سعته لمنع وقوع العسل خارج التانك وذلك خلافا لعسل ٦٣ % والذي يبدا فوران عند درجة ٩٥ درجة مما يساعد علي استغلال كامل سعة التانك وعليه ترتب علي استخدام عسل ٤٥ % اهدارا للوقت والطاقة وبالتالي اثر ذلك علي كمية الانتاج.
- علي الرغم من كافة الاثار السلبية التي ظهرت مع استخدام عسل ٤٥ % الا ان الشركة عدلت عنه بعد مرور عام ونصف من استخدامه وقد ارجع السيد المشرف علي قطاعات المعامل والبحوث والجودة اسباب التأخر في قرار العدول الي كبر حجم الشركة والحاجة الي الدراسة، الامر الذي نري عدم موضوعيته في ظل الاثار الواضحة الناتجة عن إستخدام العسل المشار اليه.

يتعين تحقيق اسباب هذا القرار الخاطئ وتحديد المسئولية بشأنه ومحاسبة المتسبب عنه وتحديد اسباب التأخير في في العدول عن هذا القرار .

- صدور اوامر توريد للمورد بلاست ٨٠ بنحو ٨٥٢ الف جنيه دون تضمينها شرط التامين النهائى وسداد كامل القيمة رغم عدم التزام المورد بالتوريد وفقا لشروط وعدم قيام الشركة بتحميل المقاول بغرامات التاخير الواجبة فى هذا الشأن.

يتعين تحديد المسئولية بشان ماسبق.

- صدور اوامر توريد مستلزمات انتاج من مواد التعبئة والتغليف المحلى (اكياس بلاستيك/المونيوم/بولى اميد/خراطيش/علب/اغطية فلتر/قواعد فلتر/اكوالى) بالامر المباشر باعتماد من السيد نائب رئيس قطاعات المشتريات والمخازن بدون اعتماد تلك الاوامر من السلطة المختصة والتى كانت تستلزم صدور قرارات من اللجان التنفيذية لتجاوزها مبلغ الـ٥٠الف جنيه وفقا لسلطات اعتماد اللائحة المالية بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٤ مليون جنيه (وصلت بعض من تلك الاوامر لمبلغ ٢.٤مليون جنيه بامر التوريد الواحد) ما سبق وبالمخالفة للمادة ٢/٢٦-٥، ٣/٢٦، ١٢/٢٩من اللائحة المالية.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق.

- تبين تأخر العديد من الموردين مثل (الشرقية للصناعات المتطورة/يونيفرسال/النصر/مطبعة احمد ومصطفى/الاتحاد/مطابع محرم/العالمية) فى تنفيذ الاوامر الصادرة لهم بتوريد الاصناف ،فضلا عن عدم الانتهاء من تنفيذ البعض الاخر دون اتخاذ اى اجراءات او توقيع غرامات لحفظ حقوق الشركة بالمخالفة للبند ٤

من شروط الاوامر الصادرة لهم **وقد** بلغ مشمول بعض من تلك الاوامر نحو ٤.٤٢١ مليون جنيه لم يتم توقيع غرامات بشأنها بنحو ١.١٣٦مليون جنيه.

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة ،وكذا يتعين حصر كافة اوامر التوريد المتاخر تنفيذها وسرعة اتخاذ كافة الاجراءات بشأنها وتحصيل كافة الغرامات المترتبة عن التاخير وفقا لشروط تلك الاوامر حفاظا على حقوق الشركة.

- صدر امر التوريد رقم ٢٠٠٠١١٢٨ بالامر المباشر فى ٢٠٢٠/٩/١٣ للمورد "ابيكس جروب" بنحو ٩٦٠ الف جنيه لتوريد عدد ٥٠ الف من صنف انبوب الالومنيوم والغطاء الخاص به لمنتج سيجار كورونا وقد تبين فى هذا الشأن مايلى:-

- عدم حصول الشركة على عروض اسعار قبل اعتماد شراء الاصناف من المورد المذكور للحصول على افضل العروض فنيا وباقل سعر ،وقبول شراء كمية اكبر من الكمية المطلوبة بزيادة ٦٦% (الكمية المطلوبة ٣٠ الف وحدة لتغطية فترة ١٥ شهر وفقا لمتوسط الاستهلاك الشهرى بناء على الطلب الصادر من قطاعات الانتاج بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣) لضغط المورد على الشركة بان الكمية الاقتصادية له للتنفيذ هى ٥٠ الف وحدة مما حدى بالشركة قبولها دون وجود ما يفيد ابرام اى مفاوضات بشأن الكمية بالمخالفة لتوصية اللجنة الفنية لاستيراد مستلزمات منتجات الدخان ومواد التعبئة والتغليف فى جلستها رقم ٢٠٢٠/٩٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ فى هذا الشأن.
- عدم تضمين الامر لميعاد تقديم التامين النهائى من قبل المورد وقامت الشركة بتحصيل قيمة التأمين بشيك "رقم ١٨٠٢٠٧٤٦ البنك العربى الافريقى" باذن التوريد رقم ٢٠٠٠١٦١٤ فى ٢٠٢٠/١٢/٣ يمثل ١٠% من اجمالى قيمة امر التوريد اى بعد مرور نحو٣ اشهر من صدور الامر وذلك بالمخالفة للمعتاد من تحصيل التامين النهائى خلال ١٠ ايام بعد صدور قرار سلطة الاعتماد لارساء المناقصات بالشركة **وفقا للمادة ٢٤/٥-٣ من اللائحة المالية** وبالمخالفة للهدف المرجو من تحصيل التأمين وهو ضمان الاستلام فى المواعيد المحددة.
- قامت الشركة بسداد نحو ٤٨٠ الف جنيه كدفعة مقدمة للمورد تمثل ٥٠% من اجمالى قيمة امر التوريد بشيك ومقابل حصولها على شيك مدعم بصحة توقيع فقط وغير مختوم (بمقبول الدفع) من البنك ضمانا لحق الشركة ،جديرا بالذكر ان امر التوريد صادر بشرط متضمن الحصول على خطاب ضمان بنكى غير مشروط وغير قابل للالغاء مقابل قيمة الدفعة المقدمة الا ان هذا الشرط تم تعديله على اثر رفض المورد لذلك.
- تاخر المورد الشديد فى توريد الصنف المشار اليه حيث تم توريد كمية ٤٩٧٧٠ انبوب على دفعتين فقط فى ٢٠٢١/٥/٨ ،٢٠٢١/٧/١ اى ان اول دفعة بعد مرور ٥ اشهر من تاريخ سداد الدفعة المقدمة (بعد ٨ اشهر من تاريخ امر التوريد) وذلك بعد ان تعطل الانتاج لوصول ارصدة الشركة من الصنف المشار اليه بالمخازن الى صفر فى اخر شهر يناير ٢٠٢١ ،والى عدد ١٢ انبوب فقط بالاقسام الانتاجية فى نهاية شهر مارس ،علما بان فترة التوريد هى ٧٥ يوم ،وذلك دون اتخاذ اى اجراءات بشأن ما سبق حيث ما زال مبلغ التامين النهائى الخاص بالمورد معلق دون الوقوف على موقف الشركة بشأنه بعد انتهاء التوريد والاكتفاء بالكميات السابق توريدها ،علاوة عدم تضمين شروط امر التوريد لاى غرامات تاخير وكذا عدم ابرام عقد ملزم له حفاظا على حقوق الشركة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق.

- تم طرح مناقصة عامة برقم ٢٠٢٠/٤ بشأن توريد ٢٥٠٠ طن الومنيوم ذهبى وفضى مقاسات مختلفة بناء على طلب رئيس قطاعات المشتريات والمخازن فى ٢٠١٩/١٢/٢٩ لتغطية احتياجات الشركة من الاصناف المشار اليها لتكفى نحو ٩ شهر بعد تعديل الكميات من ٣٥٠٠ طن الى ٢٥٠٠ طن تبلغ قيمتها نحو ١١٩.٣٣٧ مليون جنيه.

جديرا بالذكر انه تم الغاء تلك المناقصة بتاشيرة العضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١ لتقارب الاسعار المقدمة من الشركات والدرجات الفنية الممنوحة لهم وتم الموافقة على اجراء ممارسة بين تلك الشركات **وقد تبين بشان ذلك مايلى :-**

- التاخر فى الانتهاء من اجراءات المناقصة والتى وصلت منذ بداية طلب شراء الصنف حتى صدور قرار بالغائها الى مدة عام مما ادى الى ضياع وفورات بنحو ٣٥٠ الف جنيه عن الاسعار الناشئة بعد الترسية النهائية على الموردين نتيجة إصدار العديد من أوامر التوريد خلال فترة المناقصة بأسعار أعلى والتى كان من الممكن الاستفادة منها فى حالة الالتزام بالمواعيد التنظيمية المقررة لاجراءات المناقصة.
- القصور فى اعمال اللجنة الفنية ،وكذا عدم مراعاتها للمواعيد التنظيمية المقررة بالقرارات التنظيمية الصادرة فى هذا الشأن ودون اتخاذ اى اجراءات من الشركة تجاه ذلك حيث تبين الاتى:-
  - تأخرت اللجنة الفنية للمناقصة المشار اليها فى اعداد التقرير الفنى قبل انتهاء فترة ارتباط مقدمي العروض.
  - عدم التزام اللجنة الفنية بتقريرها لعناصر التقييم الفنى التى تم اقراراها بمحضر لجنة البت التمهيدى بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ فضلا عن عدم استيفائها للتوقيعات على التقرير الصادر منها الامر الذى ادى الى اعادة التقرير للجنة الفنية لاجراء الدراسة والاستيفاء وتاجيل اجتماع لجنة البت فور ورود التقرير الفنى بعد التعديل..

كل ماسبق وما نتج عنه تعرض الشركة لسقوط مدد الارتباط السعرى العديد من المرات وما استتبعه من طلب الشركة من مقدمى العطاءات بمد فترة الارتباط السعرى اكثر من مرة،وكذا تجديد خطابات الضمان البنكية المقدمة منهم اكثر من مرة.

- عدم صدور قرار من السيد العضو المنتدب لتشكيل لجنة لاجراء الممارسة بين الشركات المقبولة فنيا بعد الغاء المناقصة بالمخالفة للمادة ٢/٢٥ وتم تشكيل لجنة برئاسة السيد نائب رئيس قطاعات المشتريات والمخازن وعضوية من ذات اعضاء لجنة بت المناقصة الملغاه فضلا عن بعض الاعضاء الاخرين الغير مدرج صفتهم الوظيفية وكذا الجهة الممثلين لها والمدرج اسمائهم بمحضر اجتماع لجنة الممارسة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٣.
- عدم اتخاذ اى اجراءات تجاه الموردين الذين تم الترسية عليهم بعد ممارستهم على الرغم من عدم التزامهم بكراسة الشروط الخاصة بالمناقصة او التوريد وفقا للاوامر الصادرة لهم حيث تبين :-
  - تاخر كافة الموردين (ريو باك ، مطابع محرم ،العربية للعبوات ، السويدية) فى تقديم قيمة الضمان النهائى وصل بعضها لفترة تتجاوز الشهرين بالمخالفة للائحة المالية .
  - تاخر توريدات اسنادات بعض الموردين لمدة تتجاوز ٣ اشهر وعدم التوريد من البعض الاخر على الرغم من ان مدة التوريد بالاسناد تكون خلال شهر واحد فقط ما سبق ودون قيام الشركة بتطبيق اى غرامات (بلغ ما امكن حصره منها نحو ٩.٦ مليون جنيه) او مصادرة التامين واسناد امر التوريد لموردين اخرين بالمخالفة للبند "١٠" من كراسة الشروط.

- عدم انتهاء الشركة من تحرير العقود الواجب ابرامها مع الموردين الذين تم الارساء عليهم بالمخالفة للمادة ٩ من الشروط العامة بقرار سلطة الاعتماد "اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/١" بتاريخ ٢٠٢١/١/٥..
- صدور بعض اوامر التوريد التالية للممارسة (اعتبارا من تاريخ الترسية) لكمية ٧ طن من اصناف الالومنيوم الالوان مقاس ١١٢ مم ٤٠جرام بلغت قيمتها اجمالى نحو ٣٣٥ الف جنيه دون صدور قرار معتمد من السلطة المختصة "قرار لجنة تنفيذية" اعتمادا على سلطة اعتماد اسعار المناقصة الصادرة للاصناف الفضية والذهبية فقط ،فضلا عن الشراء بسعر اعلى بزيادة ١٠٠٠جنيه/للطن من التى تم اعتمادها بالمناقصة لنفس المقاسات.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق مع ضرورة الالتزام بما ورد فى اللائحة المالية وسلطات الاعتماد وكذا يتعين الرجوع على المتسبب فى اهدار المبالغ المذكورة فى حالة رفض المورد لها.

تحريرا فى :٢٠٢٢/٦/٩

مدير عام
نائب مدير الإدارة
"محاسب / عبد الناصر سيد نصر"

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
"محاسب/طارق كامل محمد عوض"

يعتمد ،،،
وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
" محاسب / نيازى مصطفى محمود"